في ندوة علمية بحضرموت

الخصخصة أداة لتعزيز التدفق الاستثماري وتشجيع حركة السوق

انعقدت بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا خلال شهر مايو الماضي ٢٠٠٥ الندوة العلمية بعنوان(الخصخصة كأداة للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني في ظل الوحدة اليمنية) نظمتها كلية العلوم الإدارية بجامعة حضرموت شارك فيها عدد كبير من طلاب الجامعة والأساتذة الأكاديميين والمختصين في العلوم الاقتصادية وقد ناقشت الندوة التي حضرها الأخ الدكتور/ احمد عمر بامشموس رئيس جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا عدداً من أوراق العمل حول الخصخصة ودورها في تطوير الاقتصاد الوطني في ظل الوحدة اليمنية ودور التشريعات والشركات المساهمة في تهيئة مناخ الاستثمار.

المكلا/ أحمد محمد بن زاهر

وأشار الدكتور/ سعيد البرك السكوتي إلى أن الخصخصة كتناج لا مفر منه للعولمة تستلزم إتاحة مجالات ارحب لاستثمار رؤوس الأموال الخاصة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما كان قد تحددت ملامحه السياسية بعد ١٥ سنة من تحقيق الوحدة اليمنية المباركة فكان الدستور والقوانين والسياسات الأخرى تركز على مسألة تهيئة مناخ سياسي وقانوني وافي يشكل إطاراً لاستثمارات رؤوس الأموال واستعرضت ورقة العمل الخاصة بدور التشريعات في تهيئة المناخ الملائم للاستثمار ،الأحكام العامة للتملك في الشريعة الإسلامية باعتبارها منطلق التشريع في الجمهورية اليمنية تأكيداً على أن الله قد جعل التملك خاصية في الإنسان لما لذلك من تأثير على عمارة الكون ونهى الإسلام عن تجميد رؤوس الأموال. وحث على تشغيلها واستثمارها بما يوافق الشرع والقانون.

كما تطرقت إلى الأسس الواردة في الدستور اليمني عن الملكية والاستثمار والضرائب وغير ذلك. فقد قرر الدستور احترام الملكية وقرر حماية لها وحق اللجوء إلى القضاء وأطلق الحرية للتجارة والاستثمار ترسي الدولة حرية التجارة والاستثمار.

وأضاف الدكتور السكوتي لقد شكلت القوانين النافذة ما يتصل منها مباشرة بمسألة الاستثمار وما لا يتصل بها على هذا النحو وخاصة قانون الاستثمار ،القانون التجاري. قانون الشركات التجارية. قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية ،وقانون البنوك. والضرائب وغيرها منظومة حوافز لا مثيل لها لجذب الاستثمارات واشراكها في عملية التنمية المعتملة في البلاد.

وفي نهاية الورقة تم التطرق إلى بعض التوصيات منها التشديد على إلزامية القوانين عامة(بما فيها القوانين المتصلة مباشرة بالاستثمار) ومحاسبة من يعطل نفاذها- مهما كان ،واوصت الورقة إيجاد آلية لنقل هذه الحوافز والمزايا إلى الواقع التجاري والاستثماري ،المحلي والدولي. وضخ المزيد من الكفاءات القانونية المتخصصة ليس فقط في الأجهزة الرسمية المعنية وإنما أيضا داخل المشروعات الاستثمارية الضخمة ،كما أوصت بإنشاء هيئة استشارية في شئون الاستثمار ،تقدم الاستشارة عند إصدار القرارات العامة في هذا المجال.

من جانبه بشير الدكتور يوسف سعيد احمد في ورقة العمل التي قدمها بعنوان الخصخصة ودورها في تطوير الاقتصاد الوطني في ظل الوحدة اليمنية إلى أن الكثير من الدراسات تناولت موضوع الخصخصة باعتبارها أحد المتغيرات الاقتصادية الدولية التي أهتم بها الاقتصاد العالمي وارتكزت عليها سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي التي اعتمدتها مختلف البلدان خصوصاً بما في ذلك البلدان النامية التي تأثرت اقتصادياتها كثيراً بسب فشل عملية التنمية الاقتصادية فيها وزيادة اعباء المديونية الخارجية ،مما اضطر الكثير منها إلى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة بدعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وتعود جذور الخصخصة إلى منتصف سبعينات القرن الماضي عندما واجهت البلدان الرأسمالية الصناعية ولأول مرة أزمة اقتصادية جديدة تمثلت بظاهرة الركود التضخمي وتأثر فيها العديد من البلدان النامية مما ترتب على ذلك تغير جوهري في الفكر الاقتصادي ينزع نحو الأخذ باقتصاديات العرض باعتباره العنصر المؤثر على الاستثمار والتشغيل مثل بديلاً عن الفكر الكنزي الذي كان يعظم من دور الطلب الكلي وقد أنعكس هذا التغير إلى إعادة النظر في وظيفة الدولة الاقتصادية وعلى وفق ذلك أصبحت الخصخصة موضوعاً حيوياً تثار حوله نقاشات بين مؤيد ومعارض ومع ذلك فقد سارت عملية الخصخصة قدماً مستندة إلى بيئة دولية داعمة وتغير في الفكر الاقتصادي لصالحها.

ولم تكن اليمن بمعزل عن هذه التغيرات الدولية بل أن التحديات والصدمات الداخلية والخارجية وما ترتب عليها من تدهور في وضع الاقتصاد اليمني والى درجة من الخطورة فرضت على اليمن إعادة النظر في مكونات ومتطلبات توجهاتها الاقتصادية ومن خلال الأخذ باقتصاد السوق. والخصخصة كنهج بديل للتغلب على هذه المشكلات والتحديات.

واضاف: لقد واجهت اليمن بعد تحقيق الوحدة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٥م العديد من الصدمات والمشكلات نتيجة لعوامل داخلية وخارجية خاصة وان اليمن لم تكن بمعزل عن مجمل المتغيرات الدولية والإقليمية سياسياً واقتصادياً وجميعها كانت تتجاذبها نحو الاندماج بصورة أو بأخرى من صور التكامل الإقليمي في ذات الوقت الذي تنامى فيه تيار العولمة وضغوط التعامل الإيجابي معه وقد تزامن ذلك مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية الداخلية حيث بلغت ذروتها من التدهور في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى الحد الذي أجهض الاستثمارات الإنتاجية وافتقد الاقتصاد اليمني الثقة محلياً والمصداقية خارجياً وقد كان مجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية يدل على شلل النشاط الاقتصادي في جميع المجالات ،فالتضخم السعري كان قد وصل إلى ٧٠٪ وعجز الموازنة قارب ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ميزان التجارة والمدفوعات في حالة عجز مزمن والادخار المحلي في وضع سالب مستديم ،وسعر صرف العملة الوطنية في تدهور مستمر واحتياطي النقد الأجنبي لم يكن يتجاوز ثلاثمائة مليون دولار ،وحجم الدين الخارجي تجاوز عشرة مليارات دولار مقروناً بعجز عن سداد اقساطه وفوائده والمضاربات في الأراضي والعقارات ،والنقد الأجنبي طغى على مجمل النشاط الاقتصادي. وقد حتم ذلك التصدي لهذه الاختلالات وأزمات الوضع الداخلي والاستجابة للمتغيرات والضغوط الخارجية بتحفيز وتهيئة الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي كضرورة وحاجة وطنية بدعم ومساندة من صندوق النقد الدولي وعلى اثر إنجاز المرحلة الأولى للإصلاح في عام١٩٩٥م ،فقد تضمن البرنامج في مرحلته الثانية يناير ١٩٩٦ م العديد من الأهداف.

وقدم الدكتور/ عوض بن عوض عصب ورقة عمل حول دور شركات الأموال المساهمة في المجتمع وفي عملية التنمية.

مؤكدا أن القطاع الخاص يتطلب أن يقوم بدوره في إطار عملية التنمية الاقتصادية حيث سعت الحكومة إلى وضع الأسس التشريعية لاقامة المشاريع وسهلت إمكانيات البنية التحتية إلا أن تلك المساهمات لم تكن بالمستوى المطلوب منه وقد اعتبر البعض أن اغلب استثمارات القطاع الخاص الغرض منها حجز الأراضي الاستثمارية والمضاربة بالعقارات. لذا هل يمكن تغيير وجهة طبيعة عمل القطاع الخاص في إطار من المشاركة مع بقية فئات المجتمع من خلال إنشاء الشركات المساهمة؟

إن طبيعة رأسمال المستثمرين يعود إلى شركات عائلية وهذا يحد من اتخاذ القرار والمخاطرة في إنشاء العديد من المشروعات. هل يمكننا أن نحد من ذلك الحرص بإنشاء الشركات المساهمة؟

ان حجم رأس المال لدى القطاع الخاص الفردي صغير ومجزأ ومخاطر الاقتراض تشكل عبئاً يحد من اتخاذ القرار هل يمكننا من خلال الشركات المساهمة تأمين احتياجاته من رأس المال؟

هل رأس المال من جانب العرض كبير ومن جانب الطلب ضعيف؟ كيف يمكن أن يساهم في عملية التنمية؟ كيف يمكن للشركات المساهمة أن تسهم في نمو وتخصيص أكفاء للاستثمار؟ هل تستطيع الشركات المساهمة توفير مجموعة من المميزات من حيث العائد ومواجهة المخاطر وضمان السيولة لحامل أسهمها تجعلها أكثر جاذبية للمدخرين من أي أصول مالية أخرى؟ لو كانت كذلك هل هناك ميل للمدخرين الصغار والمستثمرين المشاركة فيها؟ هل الشركات المساهمة لها من الصفات والمميزات تختلف عن الشركات العائلية؟ هل القطاع الخاص مهيأ للمشاركة مع المجتمع في عملية التنمية.

ويرى بأن شركات الأموال هي آلية للتوسط بين قطاع الادخار المحلي والاستثمار لإنشاء المشاريع الاستثمارية أي التمويل الاستثماري ،أو تجميع المدخرات وإعادة ضخها كاستثمارات في البنية التمويلية للمشروعات وتوفير حاجاتها من الأموال الكافية لاعادة توسيع الإنتاج وتجديد حركت المتنامية فهي تربط بين قطاعي الادخار والاستثمار وإعادة تمويل الاستثمار.

ويضيف : إن موضوع إنشاء وتطوير الشركات المساهمة في الجمهورية اليمنية له أهمية كبيرة في ظل رغبة الدولة نحو تعميق الانفتاح على اقتصاد السوق. ويحظى بأولوية خاصة في ظل جهود الحكومة ورغبة القطاع الخاص في تحسين أنشطته الإنتاجية والخدمية على مستوى الاقتصاد الكلي خاصة المشروعات المتوسطة والكبيرة التي ستحتاجها اليمن سواء في قطاع الصناعة أو الإنشاء أو في قطاع الاقتصاديات الخدمية كالتجارة والسياحة والنقل والمواصلات وغيرها ومع انحسار النشاط الاقتصادي الحكومي تحت عامل الخصخصة وتضييق فرص الإقراض التمويلي للقطاع الخاص فإن وجود مثل هذه الشركات سوف يشكل مصدراً أساسيا لتمويل المنشآت فإن وجود الشركات المساهمة يفسح المجال أمام نجاح الخصخصة في تحديد نوع وهوية الشركات المساهمة وتنامي أشكال الملكية والمشاركة في حجم رؤوس الأموال الخاصة الإنتاجية وتوزيع الربحية والعائد الاستثماري للمساهمين بعيداً عن أية معوقات افتراضية للقطاع الخاص وتخليصه من أعباء وقيود الاقتراض المصرفي ،ان أسهم هذه الشركات بصفتها أوراقا تجارية أو مالية للتداول. وفي حال وجود سوق منظمة لحركة وتداول الأوراق المالية يجعل من الشركات المساهمة وتكاثرها عاملاً فعالاً في تحريك عجلة الاستثمار ،مما يساعد المدخر والمستثمر على حد سواء على اتخاذ الإجراء الذي يلائم مصالحه الخاصة.

لقد كان لحضرموت تجربة ناجحة في إنشاء الشركات المساهمة حيث انشئت المنظمة الوطنية للخدمات العمومية عام ١٩٥٩م برأسمال ١.٩٠٠ مليون شلن موزعة على ١٩ ألف سهم بمعدل قيمة السهم ١٠٠ شلن واشارت المادة رقم(٦) منه ان يدفع ٥٠٪ من قيمة السهم وقت الاكتتاب والباقي عند ما يطلب منه مجلس الإدارة وكان العديد من الأسئلة تتبادر إلى ذهن المؤسسين لهذه المنظمة قد تبدو بسيطة ولكنها تحمل في جوهرها أهدافاً سامية وفي محاولة للإجابة على جوهر هذه العملية وافاقها. تكمن الأسئلة في متى؟ وكيف؟ وأين تستثمر؟ والاهم من ذلك لماذا نستثمر؟ وماهي الشروط والظروف البيئية التي نرغب أن نعمل بها؟ وما هو المتاح منها؟ وماهي العناصر المحفزة للقيام باستثمار مادون الآخر؟ جميعها أسئلة ترجمت عملاً على ساحة الاستثمار عام ١٩٥٩م واستخلصنا إجاباتها من نشاطات المنظمة حينها ففي جانب الخدمات النفطية بإنشاء العديد من محطات النفط في الوديان والصحراء وفي الجانب الصناعي مصنع طحن الأسماك وفي الاستثمار العقاري العقر الرئيسي للمنظمة لا سيما أن لها مساهمات في الجوانب الاجتماعية الخيرية بجزء من أرباحها.

وعملت على توزيع أرباحها للمساهمين لبعض السنوات.

وأشارت الدراسة إلى أن نجاح الشركات الوطنية المساهمة على مستوى محافظة حضرموت ثبت جدواها لوجود النواة لها في النجاح متمثل بالمنظمة الوطنية وما توزيع الأرباح للمساهمين إلا دليلاً.

متطلبات

هناك متطلبات مساعدة السلطة المحلية للمنظمة

تتمثل في أن تعتبر المنظمة نواة لإنشاء الشركات المساهمة وتعمل على منحها الامتيازات كمنحها إدارة مشاريع الحدائق العامة. ومنحها إدارة مشاريع النظافة في بعض المدن. ومنحها استغلال المساحات السياحية والعمل على إيجاد الرؤية القانونية في توسيع اسهمها وراسمالها والتشجيع في إقامة شركات مساهمة تنبثق من المنظمة وبصورة مستقلة.

والعمل على إيجاد الصياغات القانونية من جعل التعاونيات السمكية والزراعية شركات مساهمة لضمان زيادة راسمالها وتشغيلها الاقتصادي وكانت تجربة حضرموت في هذا الجانب إنشاء شركة مساهمة زراعية في منطقة مبغو.

كما أن الغرف التجارية لها دور من خلال تحفيز كبار التجار المحليين في إنشاء الشركات المساهمة وإصدار اسهم بقيم تمكن صغار المدخرين من امتلاك اسهم الشركات وان تسهم الغرفة التجارية بوضع الدراسات لاقامة مثل تلك الشركات المساهمة والترويج لها داخلياً وخارجياً. ويتم تحضير الدراسات اللازمة للمؤسسات التي سيتم تخصيصها وإمكانية تحويلها إلى شركات مساهمة.

وتؤكد الدراسة أن دخول القطاع الخاص للحياة الاقتصادية غير متناسم . وهناك العديد من المبررات التي ساهمت في انزواء القطاع الخاص وعدم مشاركته الفاعلة اقتصادياً.

وبالتالي بقي دون تطوير ،إن شركات القطاع الخاص تحتاج إلى تحديث وتطوير أساليب عملها اكثر من شركات القطاع العام.

وذلك لخضوع شركات القطاع الخاص إلى أنظمة وقوانين صفتها الرئيسية العائلية. ولها سلبيات في ضعف اتخاذ القرار أو التراجع عنه في إنشاء المشاريع ولا سيما درجة المخاطرة عالية في إنشاء المشاريع بهذا لاشك أن الاقتصاد أحوج ما يكون إلى الشركات المساهمة اليوم لأن اتخاذ القرار ودرجة المخاطرة اسهل ويكمن في الغرض من إعلان قرار انشائها بالمجال المحدد والغرض المحدد وبالإمكانيات المالية محددة سلفاً بإعلان الإنشاء وتحدد الأهداف المرجوة من وجود هذه الشركة ومع كل لحظة تأخير في إنشاء الشركات المساهمة لابد من حصاد عواقب سلبية مستقبلاً. لذا تعد الشركات المساهمة إحدى الطرق التي ستؤدي إلى إقامة مشروعات وتاسيس شركات برأسمال كبير ،تستطيع امتصاص فائض المدخرات المجمدة في سوق العقارات وغيرها. وستساهم الشركات المساهمة الحقيقية في سد الفراغ الذي يعاني منه الاستثمار رغم كل المحفزات والتشجيع.

وباعتقادي لا خلاف على أهمية وجود شركات مساهمة لتسهم في التنمية الاقتصادية ،نظراً لأن هذه الشركات قادرة على جذب مدخرات المواطنين في الداخل واستثمارات مستثمرين محليين وعرب. وبالتالي تتغلب على مشكلة التمويل التي تعجز عن مواجهتها المشروعات الفردية أو العائلية وبالإضافة إلى ذلك تتمكن هذه الشركات من الاستفادة من الخبرات والمؤهلات الإدارية المناسبة لتكون قادرة على الإنتاج في ظروف تنافسية كاملة في الداخل والخارج.

وتطالب الدراسة بتحديث قوانين الشركات ،ووضع حوافز لإنشاء شركات مساهمة ،وتحويل الشركات المغلقة إلى شركات مساهمة يتم ادراج وتداول أسهمها. إن نجاح تجربة حضرموت في الشركات المساهمة وتوزيع أرباحها نموذج رائد وحافز للمدخرين في استقطاع جزء من دخلهم للمساهمة والتي من خلالها استنتجتا أن الشركات المساهمة مهيأة للمشاركة في المجتمع ومع المجتمع في عملية التنمية من خلال منحها الخصوصية والامتيازات والتسهيلات دون غيرها وبهذا ستعمل على تجميع المدخرات والحد من الاستهلاك وضمان عائد مادي عند توزيع الأرباح بإمكانها القيام بالعديد من مشاريع الخدمات العامة أو مشاريع القطاعات الإنتاجية منها الصناعية أو الزراعية.

الاستثمارات المتاحة في القطاع السمكي.. الفرص والمعوقات

(٢-٢)

شهاب أحمد الشاطري

تمثل مجالات الخدمات السمكية والأنشطة المصاحبة مصدراً من مصادر توسيع وجذب الاستثمار في القطاع السمكي،وفرص متاحة أمام الاستثمارات الصغيرة والمشتركة والخبرات الفردية وغيرها .. وتتحدد في الآتي:

-توسيع وتحديث مصانع ومعامل تصنيع وإنتاج قوارب الصيد التقليدي الحديثة والمطورة وقوارب الصيد الساحلي وإقامة مصانع ومعامل جديدة.

-تطوير استخدام أنواع أدوات ومعدات الاصطياد التقليدي أو الساحلي لرفع كفاءة إنتاجية الصياد ومواجهة الطلبات المتزايدة باستمرار يتيح إقامة معامل وورش إنتاج شباك الصيد ومعدات الاصطياد الأخرى.

-إقامة الأنشطة المشتركة في مجالات تجارة أدوات ومعدات الاصطياد والمجمعات السمكية ونقل الأسماك بوسائل مجهزة ومبردة.

-أنشطة صيانة وسائل الإنتاج السمكي والمنشآت الخدمية الساحلية السمكية وإقامة الورش المتكاملة في المناطق الساحلية.

ثانياً: المؤشرات والمقومات المحفزة للاستثمار في القطاع السمكي:

إلى جانب عوامل تشجيع وجذب الاستثمارات وتوسيعها في القطاع السمكي المتمثلة في ثروة سمكية كبيرة وبيئة سياسية واقتصادية مناسبة،وقوة عاملة مدربة ومؤهلة فإن هناك العديد من العوامل الخاصة بإدارة وتنمية المصائد السمكية المحفزة لتوسيع الاستثمار في القطاع السمكي تسهم في رأينا بشكل أو بآخر في جذب وتحفيز الاستثمارات في القطاع اقتصادياً واجتماعياً المتمثلة في الآتي:

-معدلات النمو المتاحة سنوياً لزيادة الإنتاج السمكي التي بلغت في حدها الأدنى ١٠٪ في السنوات الماضية وإمكانية تحقيقها في الأعوام القادمة.

-المخازين السمكية في مناطق الاصطياد الإقليمية والاقتصادية وتوفر أنواع من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى التي لم تستغل بعد.. مثل أسماك الماكريل البطابط التي يتجاوز مخزونها المتاح اصطياده سنوياً في حدود ٣٠ ألف طن.

تنظيم عمليات الاصطياد في المياه البحرية ووضع الاتجاهات الرئيسية لها كاستراتيجية قطاعية للاستغلال الأمثل للموارد والإدارة الرشيدة لها.. وما شملته من معايير وشروط محفزة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ومعاملات آمان لاستمرار وديمومة أنشطتها في مجالات الاصطياد الساحلي والصناعي.

-حكر منطقة الاصطياد في حدود الأربعة أميال بحرية من خط الشاطىء وحصرها على الصيد التقليدي .. وضمان إنزال نسب كبيرة من حجم الصيد المصطاد طازجاً تصل إلى أكثر من ٩٥٪.

-تنامي قدرات وخبرات الصيادين التقليديين باستمرار وتعدد طرق الاصطياد المستخدمة وتأثير ذلك في إمكانية تطور قوارب الاصطياد وتجهيزاتها.

-توفر الموارد السمكية ذات القيمة العالية بكميات تجارية والمرغوبة في الأسواق الخارجية.. وتوسع نطاق التصدير ليشمل مؤخراً أسواقاً أكثر من ١٢٠ دولة.

-توفر الخبرات والمهارات الفنية التخصصية لإدارة وتشغيل الأنشطة السمكية المختلفة المكتسبة للكوادر المحلية منذ تأسيس إدارة القطاع في السبعينات من القرن الماضي.

-حرص قيادة وإدارة القطاع الاستمرار في اتجاهات وإجراءات الإصلاحات الهيكلية للقطاع لأداء وظائف الإدارة المنهاجية والعلمية للثروة السمكية والاستغلال الرشيد لمواردها ضماناً لجذب الاستثمارات في القطاع.

-ازدياد الاحتياج من مخرجات أنشطة تحضير ومعالجة تصنيع المنتجات السمكية وتعليبها، وصناعة وصيانة وسائل ومستلزمات الإنتاج السمكي وغيرها نتيجة:

-الزيادة السنوية في الإنتاج السنوي.

-تعدد أنواع الاصطياد السمكي المرخص لها وتحديد مواصفاتها وتجهيزاتها.

-استغلال اصطياد أكبر عدد ممكن من أنواع الأسماك والأحياء البحرية المخزونة.

-ضبط جودة المنتجات السمكية وارتفاع أسعار المنتجات المحضرة طبقاً للمواصفات والمعايير الدولية.

-تنوع طرق تحضير الأسماك المرغوبة في الأسواق الخارجية.

ثالثاً: متطلبات توسيع وجذب الاستثمار في القطاع السمكي ومعوقاته:

بمقدار حجم الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف مجالات القطاع السمكي وتوفر المقومات الأساسية لجذب الاستثمار فيه، إلا أن هناك متطلبات ضرورية يجب توافرها من العوامل المباشرة في تحفيز وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع السمكي،إلى جانب معالجة معوقات الاستثمار الأخرى التي يواجهها كغيره من القطاعات وسياسة الاستثمار العامة في البلاد.

وتتمثل متطلبات توسيع وجذب الاستثمار في القطاع السمكي ومعالجة معوقاته في الآتي :

-مبادرة الدولة في إعداد الدراسات الاستراتيجية والفنية والرسومات والتصاميم الهندسية لإقامة مجالات تربية الأحياء المائية والاستزراع السمكي ومراكز بيع الأسماك بالجملة وغيرها والترويج للاستثمار فيها.

-حصر وحجز الأراضي والمواقع المناسبة للاستثمار السمكي وتحديد حرم السواحل اليمنية والجزر على اليابسة.

-الاستفادة المثلى لاستغلال الأموال المدخرة في البنوك لتشجيع وتنظيم إقامة الصناعات الوطنية الصغيرة وإعادة الريف إلى الإنتاج وإدارة القطاع غير المنظم في مجال الثروة السمكية.

-تشجيع إقامة الجمعيات العامة التخصصية وتقديم الدعم اللازم لها لإدارة أنشطة التسويق والتصدير وتجارة معدات وأدوات الاصطياد.

-تنفيذ مشروعات الخدمات العامة من الكهرباء والمياه والطرق المحفزة لتشجيع وجذب إقامة المشاريع الاستثمارية السمكية الكبيرة في المناطق الساحلية.

خلال الربع الأول للعام الجاري

٢٠ مليون ريال إيرادات الزكاة بالبيضاء

البيضاء/أحمد العزي العزاني

■ أوضح الأخ عبده محمد غالب العكيمي، مدير عام مكتب الواجبات بالبيضاء، أن إيرادات المكتب للعام ٢٠٠٣م بلغت (٩٢,٦١٨,٢٣٣) ريالاً، فيما بلغت عام ٢٠٠٤م (١١٦,٤٣٣,٣٥٣) ريالاً، كما بلغ إجمالي الإيرادات الزكوية للربع الأول من العام الجاري (٢٠) مليون ريال.

وأضاف الأخ العكيمي : لدينا العديد من الخطط والبرامج التي نطمح إلى تحقيقها، ومنها استكمال خطة النزول الميداني إلى المديريات التي لم يتم النزول إليها خلال العام ٢٠٠٤م، وهي : (رداع – العرش – القريشية – ولد ربيع – صباح – الشرية)، وذلك لغرض حصر البواقي المرحّلة في تلك المديريات حسب القرى والعزل والمحلات وبحسب الأفراد والسنوات ونوع الزكاة، كما نعمل على استكمال الكادر الوظيفي في بعض المديريات، وكذا إجراء حصر شامل لجميع مكلفي زكاة الباطن والمستغلات في المحافظة، فيما أسهم برنامج النزول الميداني لمكتب الواجبات الذي تم تنفيذ جزء منه عام ٢٠٠٤م، حسب إمكانياتنا المتواضعة بدور متميز وفعال في تنفيذ المراد والمطلوب منه، وإجمالاً نقول أن النتائج المتازة لبعض المديريات هي التي تجاوز المكتب بفضلها الربط السنوي المقر عليه، كما تجاوز المقابل من العام ٢٠٠٣م وبنسبة تزيد على (٢٦٪) من المقابل، وبـ (٣٥٪) عن الربط للعام ٢٠٠٤م، وهناك مديريات (العرش – ولد ربيع – القريشية – ذي ناعم – مديرية البيضاء) نعول عليها في تحقيق أعلى معدلات التحصيل.

إعلان